

7 في العمق

الصراع والتنافس في الشرق الأوسط
يعيدان رسم توازنات القوى

تركيا وإيران تنتقلان من حرب فرض النفوذ إلى وضع حماية المصالح



صراع سياسي تواربه طهران بغطاء الطائفية

فيها إيران كطريقة لإسقاط قوتها في العراق وسوريا. ومع أن لتركيا خبرة محدودة مع الميليشيات، أظهر نجاح تعاونها مع مجموعات سورية حليفة في عفرين إمكانيات هذه الإستراتيجية.

وفيما تنظر السعودية إلى إيران على أنها تهديد ينبغي مواجهته، تعتبر أنقرة طهران خصما وجارا إقليميا يجدر بها أن تتنافس معه حيناً وأن تتعاون معه حيناً آخر. ولا يعني ذلك أن تركيا سترفض أي خطة تهدف إلى الحد من نفوذ إيران في جوارها، لاسيما خطة ولادة أفكار القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا. لكن بهدف أن تقبل تركيا بها، على هذه الخطة أن تستثني تغيير النظام في إيران أو المواجهة العسكرية معها.

دور سعودي مؤثر

في السنوات الأخيرة، طوّرت السعودية سياستها الدفاعية، التي ترجمتها بشكل واضح في عاصفة الحزم في اليمن. ثم تطور الأمر بإطلاق رؤية السعودية 2030، التي كشفت عن وجه جديد للمملكة مخالف لذلك الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على رسمه عند الحديث عنها. ويعيدنا هذا إلى الحديث عن اختلال المقارنة التي تصنف الصراع بين السعودية وإيران على أنه تنافس بين قوتين: ففواض السعودية النفطية الهائلة ومساحتها الكبيرة ورمزيتها كقلب العالم الإسلامي واحتفاظها بالمقدسات في مكة والمدينة وتحالفها مع الولايات المتحدة، جعلتها قطبا إقليميا فاعلا في المنطقة، مقارنة بإيران التي تشهد اليوم انقلابا بكل المقاييس في الداخل والخارج يهدد ما حققته في السنوات الأخيرة.

وفي الوضع الراهن لم تعد القرارات الخارجية تمتاز بالبطء والتشاؤم الحذر -مثل عمليات اتخاذ القرار الأخرى في السعودية- بل أصبحت أكثر ديناميكية برعاية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي أصبح واجهة السعودية أمام العالم، كما يقول تقرير لموقع ستراتفور الاستراتيجي، وفي منطقة تعاني من الصراعات تبقى الرياض متمسكة بالحفاظ على أمنها من التهديدات المتمثلة في الفكر الجهادي، والمشاعر المعادية للحكومة والتهديدات الأمنية الخارجية القادمة من إيران. وفي ضوء هذه التفاعلات، يخلص الخبراء إلى أن من حق السعودية، ومن مطالب الحلفاء لها، العمل على تكريس دورها كقوة فاعلة في الشرق الأوسط، يمكنها أن تتحدى خصومها (مثل إيران وتركيا).

روسيا بما أثر على طبيعة النظام العالمي التقليدي. وكانت إيران أكثر وضوحا في سياستها التوسعية، وهي التي تصنف على أنها دولة مارقة وفرضت عليها عقوبات أثقلت كاهلها ثم باتت تشعر بأن نفوذها في عراق ما بعد 2003 لم يعد يكفيها، وكان من الضروري التدخل لحماية الحليف السوري، ثم جاءت فرصة دعم الحوثيين في اليمن، الذي يعد خاضرة السعودية ومنطقة ذات أهمية إستراتيجية على البحر الأحمر.

ارتداء القبضة الأميركية

منذ الغزو الأميركي للعراق دخلت منظمة الشرق الأوسط في حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ الدول سواء القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، بصعود وهبوط لها. كما يتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى دوائر جديدة أهمها الدائرة الخليجية الممتلئة في السعودية، وأغلب الدول العربية، والدائرتان الإيرانية والتركية.

وجدت السعودية نفسها مجبرة على التدخل في مناطق الصراع المحيطة بها، وعلى أن تواجه المخاطر خارج حدودها بترحيل خطوطها الدفاعية بعيدا عن مثيرات الصراعات الداخلية في البلاد.

من السهل النظر إلى النزاعات من المنظار الطائفي، لكن يتناول هذا الواقع حماية الحدود والأمن الإقليمي في منطقة غير مستقرة بالنسبة للرياض

فبعد إسقاط نظام صدام حسين ظهرت إيران حملة برغبة عميقة في الغار. ثم اتسعت دائرة نفوذها لتصل إلى ساحل المتوسط عند حدود الدولة اللبنانية، وأدى ذلك إلى اشتعال الكثير من نقاط التماس حول حدود السعودية، سواء في العراق أو في اليمن وامتدادا حتى باكستان. وكان لذلك أثر برؤى مختلفة لكيفية التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل، وبالأولويات الاقتصادية والأمنية، كما صعدت تركيا في حقبة العدالة والتنمية منذ عام 2002، لتصنع لها دائرة نفوذ جديدة في العالم العربي، تتقاطع بالضرورة مع كل من المصالح الإيرانية والسعودية.

وبدأت تركيا بالسعي إلى اتباع سياسة رعاية الميليشيات التي تتخصص

تشهد منطقة الشرق الأوسط موجة جديدة من الاحتجاجات وإعادة توزيع الأدوار مع ظهور واقع جديد أنتقل فيه النظامان الإيراني والتركي، إلى وضع حماية المصالح ومحاولة الحفاظ على استقرارهما في مواجهة غضب داخلي متصاعد في البلدين.

الأوسط مرتبطة باليمن والسلطة وموقف السعودية السياسي والأمني في إيران، وقد ثبت ذلك وبعتراف الغرب أنفسهم بعد أن تمزقت إيران وبدات تكشف عن أجندتها التوسعية ومشروع المعمر البري الذي يربطها بسوريا عبر العراق ولبنان والبحر المتوسط لتقوية المحيط الشيعي، وصولا إلى استهداف المنشآت النفطية السعودية وفي مضيق هرمز عبر وكالنها في اليمن (الحوثيين).

لكن، نسبت القراءات التي ركزت على هذه الصورة التنافسية رمزية السعودية الدينية، بما يجعلها قائدة العالم الإسلامي، بشقيه السني والشيعي، وبما يجعل من اعتبارها وإيران قوتين متماثلتين، الأولى سنية، والثانية، شيعية، مقارنة لا تستقيم على مختلف الأصعدة.

وفي الوقت الذي كانت تتطلع فيه إيران إلى تكوين الهلال الشيعي كان "منافس" إقليميا آخر، لإيران وللسعودية، وهو تركيا، التي طلعت بدورها إلى هلال سني، تنافس من خلاله السعودية.

اليوم تغيرت المعادلة، وانتقلت تركيا وإيران من خطاب الحرب الطائفية والتنافس على قيادة العالم الإسلامي إلى وضع حماية المصالح وحتى الإكتفاء بالحفاظ على أسس الأنظمة فيها. بالمقابل تبدو السعودية بعيدة أساسا عن تأثيرات ذلك "الشرح الديني" وغير معنية به بقدر ما هي معنية بما تواجهه من تحديات إستراتيجية وتهديدات لأمنها القومي. وتؤكد ذلك بعد نشر موقع ذي انترستيت الأميركي أن وثائق سرية مسربة للاستخبارات الإيرانية تضمنت معلومات عن استضافة تركيا لاجتماع بين الحرس الثوري الإيراني وجماعة الإخوان بهدف التخطيط لكيفية مواجهة السعودية وبحث التحالف ضدها.

من السهل النظر إلى النزاعات من المنظار الطائفي، لكن يتناول هذا الواقع حماية الحدود والموارد وتأمين خطوط الإمداد في منطقة غير مستقرة بالنسبة للرياض أما طهران وأنقرة فتسعيان إلى ضرب المصالح السعودية وتعميق الأزمات وتسجيل نقاط ضد خصومهما من خارج الحدود لأنهما راتا في فوضى ما بعد 2011، فرصتهما لتحقيق أجنداتهما التوسعية والعودة إلى المشهد الإقليمي كقوتين، يدفعهما التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الأميركية، وصعود قوى جديدة مثل

حلمي الهمامي
صحافي تونسي

في قمة الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد موجة الربيع العربي في 2011، وكانت إيران حاضرة فيها بقوة، بالترافق مع محادثات توقيع الاتفاق النووي بينها وبين مجموعة خمسة زائد واحد، كان أي تحذير مما تبطنه إيران من تهديدات غالبا ما يتم تفسيره على أنه يأتي في سياق الحرب بين إيران، الشيعية، والسعودية، السنة. ودقت مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الأميركية والغربية طبول الحرب الطائفية، خصوصا بين سنتي 2015 و2016. وفتحت مقالات ودراسات كثيرة بوابة التاريخ مستحضرة الشرخ الديني الذي حصل قبل أكثر من 1400 عام، لتسقطه على ما يجري في الوقت الراهن. لكن، هذات النبوة بعد وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السلطة وتغير الموقف الأميركي من إيران وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، ليؤكد هذا الهدوء أن الأمر لم يكن سوى بروباغندا كانت تحتاجها إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وحلفاؤها في الاتفاق النووي، من أجل ترسيخ وجود إيران وتبرير تصرفاتها في العراق واليمن وسوريا.

حرب سياسية

اليوم، تبين متابعة للمشهد، ومراجعة ما حصل على مدى السنوات الأخيرة أن الصراع الذي ما زال دائرا في دول عدة في الشرق الأوسط اتخذ في شكله العام مظهر تنافس بين إيران والسعودية، لكن النظر بعمق لكل الأحداث وخلفياتها التاريخية والسياسية يكشف، وفق خبراء، أن الصراع ذو جذور سياسية وليست طائفية. ويذهب في هذا السياق فنار حداد، الباحث في معهد مهتم بالشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، مشيرا بقوله "عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية، ما يحمل في الظاهر عنوانا طائفيا، ينطوي في الحقيقة على تنافس سياسي". ويتناول هذا الواقع توسيع النفوذ وحماية الحدود والموارد وتأمين خطوط الإمداد في منطقة غير مستقرة. ويقول المحللون إن جذور النزاعات في الشرق

أردوغان يختار إغصاب واشنطن بحثا عن دعم روسي

نهاية العلاقة بين الولايات المتحدة و"تركيا أردوغان".

وأكد غراهام أنه سيدعم القرار في مجلس الشيوخ، وهذا سيشكل مدخلا سريعا لإقراره في الكونغرس وتوقيعه من قبل الرئيس دونالد ترامب. وكانت أنقرة قد حصلت على الدفعة الأولى من الأنظمة الروسية بداية الصيف الماضي، وتزامنت الخطوة مع تعليق المشاركة في برنامج المقاتلات أف-35 مع حلف الناتو، الأمر الذي أثار مخاوف مسؤولين أميركيين من أن يؤدي عمل النظامين المتزامن إلى إلحاق أضرار بأنظمة التحكم الأمني في الطائرة الحربية أف-35. وهو ما أدى إلى وقف تسليم 100 طائرة من هذا النوع، كانت أنقرة قد اشترتها في وقت سابق. وستخسر تركيا أيضا ما قيمته 9 مليارات دولار من الطلبات المستقبلية على عقود إنتاج مكونات المقاتلة أف-35.

بعد الخطوة التي أقدمت عليها تركيا، أصبحت العقوبات الأميركية على تركيا "أمرا لا مفر منه"، بحسب أوزغور أونوهيسارشيكي، مدير صندوق مارشال الألماني في أنقرة، الذي اعتبر ما أقدم عليه أردوغان بمثابة "إخراج الجني من القفص"، ولا أحد يعلم أين سيتوقف الكونغرس الأميركي بعد ذلك.

من بين العقوبات المطروحة على الطاولة للدراسة، فرض عقوبات على مسؤولين أتراك، وعلى البنوك وقطاع الطاقة في تركيا. وقد تلجا وزارة الخزانة الأميركية إلى التحقيق في الثروة الشخصية لأردوغان وأفراد أسرته وتحديد مصادرها. وهناك اقتراحات لفرض عقوبات منفصلة على بنك خلق التركي المملوك للدولة بسبب تورطه في مساعدة إيران على تجنب العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

من لا يكون بمقدور أردوغان، بعد أن سار في طريق التحدي إلى تلك المسافة، أن يناور أو يتراجع. وغالبا، لا نية لديه للترجع الآن، أو حتى في المستقبل القريب أو البعيد. أقدم أردوغان على خطوته سعيا للحصول على دعم الدب الروسي وحفاظا على سلطته في تركيا، وهذا معلوم تماما للجانبين الروسي والأميركي، حسب كريم هاس المحلل المختص بالعلاقات التركية الروسية. اختار أردوغان أن يضع البيض في عدة سلال، من بينها سلة الصين وروسيا والدول الغربية. وإن وجد نفسه مضطرا إلى الاختيار من بين تلك السلال، سيضحي بسلة الدول الغربية. لقد علمته دروس الماضي أن الغرب لن يتساهل في حال خرجت احتجاجات ضد نظام حكمه إلى الشارع التركي، أو تعمقت أزمة بلاده الاقتصادية نتيجة تدخلها في شؤون دول مجاورة.

في المهام القذرة يستطيع أردوغان أن يثق بالدعم الروسي، الدعم الذي يصعب على الرؤساء في الغرب تقديمه عند الضرورة.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لماذا يغامر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإغصاب واشنطن، ويضحي قدما بتجربة أنظمة الدفاع الصاروخية أس-400 روسية الصنع، رغم تحذيرات واشنطن التي هددت تركيا بالعقوبات معتبرة أن أردوغان تجاوز بفعلته هذه الخط الأحمر؟

قدم الرئيس التركي، بإصراره على نشر وتشغيل النظام الدفاعي الجوي الروسي، مبررا إضافيا لمجلس الشيوخ الأميركي لمعاقبة تركيا حليف الناتو. وهو يعلم أنه يعمل هذا قد مهد الطريق أمام واشنطن للتخلي عن ترددها السابق الذي حال دون فرض عقوبات سابقة، تمت صياغتها في الشهر الماضي ردا على تدخل تركيا عسكريا في شمال سوريا.

اختيار أردوغان تجاهل تحذير أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ من عواقب تشغيل أنظمة الدفاع الروسية، ليس حماقة أو رغبة في اللعب بالنار، كما قد يخيل للكثير، بل هو اختيار مدروس وواع.

في المهام القذرة يستطيع أردوغان أن يثق بالدعم الروسي، الدعم الذي يصعب على الرؤساء في الغرب تقديمه عند الضرورة

من المحتمل أيضا أن يرى البعض في خطوة أردوغان ردا على نوايا واشنطن تطبيق تشريعات اتخذتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يعاقب فقها قادة تركيا وصناعة الطاقة التركية والنظام المالي المساند للنشاط العسكري التركي في الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، والمزعم مباشرة العمل بها أوائل الشهر القادم، وفق رئيس اللجنة جيم ريش. تحدي أنقرة وضعها إليها ضمن خصوم الولايات المتحدة المشمولين بقانون عقوبات أقر عام 2017، يسمح بتجميد الأصول التركية، ويقيد التاشيرات ويحد من الحصول على القروض الدولية.

ورغم النوايا الحسنة التي أبدتها واشنطن لإيقاف حملة العقوبات في حال وافقت أنقرة على إزالة نظام الدفاع الجوي الروسي، أصر أردوغان على المضي في سياسة التحدي ضاربا عرض الحائط بتحذيرات السيناتور الجمهوري ليندي غراهام من أن شراء النظام وتفعيله سيؤديان إلى إقرار مجلس الشيوخ لمشروع قانون العقوبات، وستكون هذه بداية



المصلحة في هذا الاتجاه